

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة
الجمهورية اليمنية

أمام
الدورة الاستثنائية الـ ٢٧
للجمعية العامة المعنية بالطفل

تلقينها
الدكتورة نفيسة حمود الجانفي
الامين العام للمجلس الاعلى للامومة والطفولة

نيويورك ١٠ مايو ٢٠٠٢ م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس
السادة والسيدات:

يطيب لي، في البداية، أن أنقل لكم تحيات فخامة الأخ/ علي
عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية وتقديره للجهود والمبادرات
التي بذلت من أجل إشراك قادة الدول ومتخذي القرار لحضور
الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وتأكيد على التزام اليمن بوضع
حقوق الطفل موضع التطبيق وجعله من أولويات خطط العمل
المستقبلية، متمنياً لأعمال هذه الدورة كل النجاح.

كما يسعدني أيضاً أن أتقدم باسم حكومة بلادي بجزيل الشكر
والامتنان لكل الجهود المبذولة في سبيل إنجاز مهامنا على الوجه
الأكمل، ولمنظمة اليونيسيف ممثلة بالسيدة كارول بالمي - المديرية
التنفيذية للمنظمة، لما تبذله من جهود طيبة وملموسة من أجل بناء
مستقبل أفضل للأطفال في أنحاء المعمورة.

وأنوه هنا باعتزاز اليمن بالتعاون المثمر والتنسيق المستمر مع المنظمة، الذي كان له الأثر الكبير والإيجابي من أجل تحسين أوضاع الأطفال اليمنيين.

السيد الرئيس:

إن اجتماعاتنا هذه كان من المقرر لها أن تعقد في العام الماضي وقد أجتت بسبب ما تعرضت له مدينتا نيويورك وواشنطن من أعمال إرهابية في الحادي عشر من سبتمبر الماضي أدانتها بلادي في حينه من منطلق إدانتها لكل الأعمال الإرهابية بكل أشكالها وصورها. ولأن اليمن قد اكتوت بنيران الإرهاب قبل غيرها من الدول ومنذ فترة طويلة فقد أيدت الجهود الدولية المؤدية لمكافحة الإرهاب واجتثاث أصوله أينما كانت.

السيد الرئيس:

إن التقارير المطروحة أمامنا، وفي مقدمتها التقرير الهام للسيد كوفي عنان - الأمين العام للأمم المتحدة، قد استعرض تقارير الدول وما تم إنجازه للطفل خلال عقد كامل، وأشار إلى أن هذه الإنجازات كانت متواضعة ولم تكن على مستوى الالتزامات. لذا علينا كمجتمع دولي استغلال الفرص المتاحة أمامنا لتجديد التزاماتنا ولتغيير الأساليب الراهنة في العالم من أجل تحسين أوضاع الأطفال، والاهتمام بكافة المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة طالما نستطيع تحقيقها واستكمال ما أخفقنا في تنفيذه في العقد الماضي، وتحقيق الأهداف والغايات التي اعتمدت في التعهدات من أجل حماية حقوق الطفل وتنميتها، واتخاذ الإجراءات الوطنية ووضع المعالجات لكافة السلبات التي رافقت سير تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على مدى السنوات العشر الماضية.

السيد الرئيس:

أود أن أشير هنا إلى أن نقص الموارد والفقر المدقع المنتشر في أوساط الأسر، وخاصة في البلدان الأقل نمواً، قد أديا إلى عرقلة الإيفاء بتنفيذ جميع الأهداف المرجوة للنهوض بأوضاع الطفولة. وهو ما يحتم على الدول المانحة أن تفي بالتزاماتها بدعم تلك الدول لضمان تنفيذ الأهداف والسياسات الوطنية بالمستوى المطلوب والدفع بعجلة التنمية للبلدان الفقيرة لتحسين أوضاع السكان بما فيهم الأطفال.

وبحكم أن بلادي هي إحدى الدول الأقل نمواً، فإنها تواجه العديد من المشاكل التي تعترض مسيرة تحقيق الأهداف المرجوة من أجل الأطفال. وعلى الرغم من ذلك فإن الجمهورية اليمنية تولي اهتماماً كبيراً بالأطفال، الذين يمثلون تقريباً نسبة (٥٠%) من عدد سكانها. حيث تخصص الدولة نسبة (٢٧,١%) من ميزانيتها للتعليم والصحة.

ويسعدني أن أستعرض بعض المؤشرات الهامة للإنجازات التي حققتها بلادي في المجال الصحي والتعليمي والتشريعي المتصلة بالطفل، وذلك على النحو الآتي:

ففي الجانب الصحي، حدث تقدم ملحوظ، حيث صدر العديد من القرارات في الآونة الأخيرة ومنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨ لعام ٢٠٠٢م بشأن لائحة تشجيع ودعم الرضاعة الطبيعية، وكذلك قرار وزير الصحة العامة والسكان بشأن منع ختان البنات في المؤسسات الصحية والذي يعتبر ظاهرة اجتماعية موروثة ومحدودة في بعض المناطق النائية من البلاد. وقد حققت برامج التنمية الصحية المقدمة للطفل انخفاضاً في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (٢٠٣) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي خلال الخمس سنوات قبل عام ١٩٩٧م إلى (١٠٥) حالة وفاة لكل (١٠٠٠) مولود حي خلال الخمس سنوات التي تلي عام ١٩٩٧م.

أما في مجال التعليم، فقد تناقست الفجوة بين التحاق الفتيات والأولاد بالتعليم. ومن أجل تحسين نوعية التعليم تم تعديل المناهج التربوية للتعليم الأساسي، كما تم تشجيع ودعم تعليم الفتاة خاصة في المناطق الريفية والنائية. وتتجه الحكومة لاتخاذ عدد من الإصلاحات بعيدة المدى من أجل تحسين الوضع الصحي والتعليمي بإشراك مؤسسات المجتمع المدني لتنفيذ خطط التنمية وبرامج مكافحة الفقر الذي بلغت نسبته (٣٠%) من السكان، في حين وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الأعلى (٣٤,٩%).

سيدي الرئيس:

تهتم حكومة بلادي بإدماج الأطفال المهمشين في مراحل التعليم المختلفة ودعم جهود المنظمات غير الحكومية في هذا المجال وإعادة دمج الأطفال المعاقين في المجتمع ودمجهم في التعليم من خلال برامج التربية الخاصة.

وفي الميدان الاجتماعي، فقد تم تنفيذ عدد من الدراسات الميدانية الاستطلاعية عن الأطفال والنساء في الظروف الصعبة ومنهم الأطفال الذي لا مأوى لهم، والمتسولون، والأطفال الذين هم في حالة نزاع مع القانون، وعمالة الأطفال، وقد تبع ذلك إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنية للحد من عمالة الأطفال، وذلك للوقوف على حقيقة المشكلة ووضع المعالجات لها. كما سيتم البدء في تنفيذ مشروع لرعاية وتأهيل أطفال الشوارع بالتنسيق مع الجهات المختصة في البلاد، وإنشاء دور للرعاية الاجتماعية للأيتام والأحداث وبالذات الفتيات، وتوفير الرعاية والتأهيل وفرص التعليم النظامي والفني لهم. وبهذا الصدد فقد أنشئت ست دور للأيتام في محافظات مختلفة تم تخصيص دارين منها للفتيات.

وفي مجال حقوق الإنسان، فقد تم إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وإصدار التشريعات الوطنية التي راعت أن تكون منسجمة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، ومنها قانون الطفل الذي تمت

الموافقة عليه في مجلس الوزراء بالقرار رقم (١٦١) لعام ٢٠٠٠م وهو الآن قيد المصادقة في مجلس النواب خلال الدورة الحالية، الذي جمع ما يخص الطفل من نصوص قانونية كانت موجودة في القوانين الوطنية، في قانون واحد، مع مراعاة تلاؤمها مع بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ووفقاً للشريعة الإسلامية.

السيد الرئيس:

اسمحوا لي أن أستعرض معكم بعض النقاط التي يود وفد بلادي التأكيد عليها في إطار المناقشات الجارية والوثائق المتداولة في هذه الاجتماعات وهي:

ضرورة إعطاء الأسرة الطبيعية دوراً كبيراً في حياة الطفل والتأكيد على المسؤولية المشتركة لكلا الوالدين في تنشئة الأبناء والتصدي للتحديات الناجمة عن فصل الطفل من الأسرة.

ضرورة حصول الأطفال على تعليم جيد النوعية بما
يتناسب مع قيمنا الإسلامية السمحة التي أعطت الطفل حقوقاً منذ أن
يكون جنيناً في بطن أمه.

كما نؤكد على أن برامج الطفولة المبكرة يجب أن تأخذ
أولوية لأهميتها في بناء شخصية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة.
إن الأمانة الأخلاقية لنا، كأفراد ودول تحت المنظومة الدولية،
تحتم علينا أن نقف بكل مسؤولية أمام عدد من الأمور الهامة التي
تأتي في مقدمتها حماية الأطفال في ظل الصراعات المسلحة وعدم
استخدامهم واستغلالهم كجنود في هذه الصراعات. كما أن وجود
الأطفال في ظل ظروف الاحتلال يمثل حالة مأساوية. وعليه نطالب
المجتمع الدولي بالعمل على وقف أعمال العنف والانتهاكات اليومية
المستمرة لحقوق الأطفال الفلسطينيين الأبرياء وإنهاء الاحتلال
ووقف النزيف الدموي لأطفال فلسطين المستمر على مدى أكثر من
خمسين عاماً، وإعادة الطمأنينة والأمان والسلام إلى نفوس هؤلاء

الأطفال الأبرياء الذين يحلمون بأن يعيشوا طفولتهم في أمان وسلام
كثيرهم من أطفال العالم.

كما أننا نؤكد أيضاً على أن معاناة الأطفال في العراق في ظل
الحصار الاقتصادي المفروض على بلادهم، تعتبر مأساة إنسانية
كبيرة، تحصد يومياً حياة عشرات بل مئات الأطفال الأبرياء نتيجة
ذلك الحصار الجائر. ولهذا فإننا نطالب بالعمل على رفع هذا الحصار
وإنهاء معاناة أطفال العراق.

نتمنى، في الأخير، لأطفالنا في العالم العيش في جو أسري
طبيعي خالٍ من العنف والإساءة والاستغلال. وأملنا كبير في إثراء ما
ستتمخض عنه اجتماعاتنا بالنقاشات الهادفة والخروج بصيغة
توافقية تخدم كافة أطفال العالم وكافة الأطراف، حتى يتم الالتزام
بتنفيذ بنودها وبما لا يتعارض مع الأديان السماوية وخصوصيات
الدول المتعارف عليها.

وشكراً